



لا يقدم النظام السوري لشعبه غير خيار من اثنين: «أحكمكم أو أقتلكم»، و«الإبادة أو الاستسلام». ولا يقبل الشعب السوري ما يقدم له، لأنه خرج بكل بساطة من عالم النظام أو أخرج النظام من عالمه، وأن الخيار الرسمي لا يترك أي مكان أو دور لإرادته في الحياة العامة، ولا يعد المواطن بأي تغيير في شروط وجوده ووجود وطنه، بل يعده بالعكس: بالحياة في العبودية أو بالعبودية مقابل الحياة.

بالمقابل يقدم الشعب خياره البديل: الديمقراطية والحرية لجميع مواطني سوريا، بغض النظر عن دينهم وانتسابهم القومي ومكانتهم الاجتماعية وثقافتهم.. إلخ، لأنه يرى مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، لا فضل لأحد منهم على غيره إلا في خدمة الوطن واحترام القانون، فهم سواسية كأسنان المشط، لديهم فرص متساوية في الحياة، مهما اختلفت مؤهلاتهم ومواهفهم ومواقعهم في الواقع.

في مقابل بديل النظام العنيف إلى درجة الوحشية، يقدم الشعب بديلاً إنسانياً راقياً ومدنياً من شأن تحقيقه نزع العنف من المجتمع؛ بديل ينافض ما يشيشه أتباع النظام حول خطر البديل الديمقراطي الحر على فئات مجتمعية موالية له، ليس فقط لأن حكم القانون يحمي الأفراد، وتتوافق المجتمع على حقوق المواطنين المتساوية يصون حياتهم ويケفل وجودهم الآمن، بل قبل هذا وذاك لأن في الحراك الدائر منذ أكثر من سنة ونصف شركاء من جميع طوائف السوريين ومنابعهم، ينشطون في أكثر مناطق سوريا خطورة كضواحي دمشق الشرقية والجنوبية والغربية، حيث يعمل ببسالة نادرة شبان علويون

ومسيحيون ودروز وإسماعيليون مع التنسيقيات المحلية، دون أن يكون هناك أي تمييز ضدتهم أو أي قدر من عدم الثقة فيهم، أو أن يتم تكليفهم بأخطر المهام، التي تتطلب استعداداً كبيراً للتضحية بالذات.

هذه المساواة أمام الحرية وفي الوطنية، قائمة الآن في أماكن كثيرة، وليس في ذلك نقضه والتذكر له، أو منة يقدمها طرف لغيره، ويقيني أن أبناء دوما وحرستا والكسوة والمعضمية وجوبر وبقية مناطق الغوطتين ودمشق، يخترنون في ذاكرتهم قصص الشهداء من طوائف سوريا المختلفة، الذين نزلوا معهم إلى الساحات وشاركون الهتافات وتزعموا المظاهرات، وجُرحوا وقتلوا كما جُرح وقتل غيرهم، وأدانوا بغضب الطائفية والتمييز وظلم السلطة للشعب، ورقصوا وقفزوا وهم يرفعون قبضاتهم ويصيحون: «واحد واحد واحد، الشعب السوري واحد»، و«أنا سني وأنا علوبي، وأنا درزي وإسماعيلي، أنا سوري»، و«حرية للأبد غصباً عنك يا ولد». لقد سقط كثيرون من هؤلاء شهداء، أو تعرضوا للتعذيب وحشى لا يتصوره عقل أو يتحمله بشر. ولعل «زياد ومروان» ولداً أحد أصدقاء الشعب المعروفين الشاعر والكاتب والمترجم والمسرحي والروائي الكبير الراحل ممدوح عدوان، كانا من أوائل من تنقلوا في الأرياف الدمشقية للمشاركة في إطلاق المظاهرات، الوطنية والسلبية، وتعرضوا مرات متلاحقة للاعتقال والتعذيب الشديد، مثلما تعرض له شبان وشابات من القصاع المسيحي أسسوا قبل بداية الثورة تنسيقية ضمت المئات منهم، وقادت بنشاط مميز في دمشق بكمالها، بينما أدت مشاركة 20 فتاة مسيحية من القصاع والصلبان تتدلى من أعناقهن في جنازة حاشدة في حي القابون إلى مظاهرة فرح غامر وسط مأساة الموت العامة، حتى إن شيخاً من البلدة طلب إلى المتظاهرين أن يقولوا «محبة» كلما هتفوا «الله أكبر»، ليصير الهاتف «الله أكبر، محبة»، في تعبير جلي عن وحدة روح الشعب.

ليس وعد المساواة أمراً غامضاً وفي ضمير الغيب، بل هو سلوك يومي، عملي وميداني ومتتحقق، لن تعود الكتل الشعبية الكبرى من السوريين عنه، بما أنه تعبير حي عن مدنية ورقى ما تنشده وتقوم به، وعن أخلاقيات من تعلموا درس الاستبداد، وفهموا أن التسامح والنزعة الإنسانية هما أفضل رد عليه، وأن فيهما ضمانة قد تمنع أبعاده في أشكال جديدة، بعد سقوط النظام الحالي، وأن المسألة المطروحة اليوم تتخبط الموقف من النظام إلى الموقف من الجماعة الوطنية، التي بذل بالأمس كل جهد ممكن لتدمرها وشتها وزرعها بعناصر التفجير والصراع، ولا بد من الحفاظ عليها كجماعة واحدة وموحدة، ومن حمايتها ضد جرائمها وانعكاساتها، لأن سوريا يجب أن تقوم ببداية جديدة برئبة من الفساد والإفساد، ومن الحقد والانتقام، وإن بقي النظام أو أعيد إنتاجه في أشكال ومارسات متعددة، وضاعت تضحيات شعب واحد للتخلص من نظام عرض كل واحد فيهم لظلم لا يغتفر.

هل سيبني السوريون نظاماً جديداً ينطلق مما أفسده النظام الحالي بسبب ما أقامه من علاقات بين السلطة والمواطنين وبين هؤلاء بعضهم مع بعض، أم سينطلق من مبادئ مدنية ودستورية ووطنية وأخلاقية نقية، تساوي بين جميع السوريين في المواطنة، وتعيينهم جميعهم من خلال الحرية، التي تتطلب إقامة نظام عدالة ومساواة ينعم كل مواطن فيه بحقوق وواجبات واحدة لا يستثنى أحد منها. هذا هو السؤال الجوهرى اليوم وغداً، وهو السؤال الذي سيلعب دوراً مهماً في حسم الصراع لصالح الشعب.

إن من يريد الانطلاق من إرث النظام لا يريد الديمقراطية والحرية، أما من يريد فتح صفحة جديدة في كتاب الحرية والكرامة، الذي أسهم السوريون كلهم بدرجات متفاوتة في كتابته، فهو لن يسمح، ولا يجوز أن يسمح، تحت أي ظرف من

الظروف، بقيام نظام إقصائي أو تمييزي، حتى إن كان سينطبق على مواطن سوري واحد، فالقضية في النهاية نوعية وليس كمية، مبدئية وليس عشوائية، والبشر ليسوا ولا يجوز أن يكونوا أرقاماً أو كما أو أن يعاملوا كأرقام وكلهم، وهم يفاسون بأدوارهم كأفراد لا حدود لقيمة كل واحد منهم، ولا يجوز أن ينظر إليهم نظرة إجمالية تتجاوز قيمتهم كأفراد. بهذا الفهم، يجب أن تنطلق سوريا الجديدة من حرية كل مواطن فيها، وأن لا تنطلق من مورثها البائد مع ما تحمله من مشكلات أراد بها كبح وعي الحرية ومنع السير نحوها والنضال في سبيلها، فلا مفر من تخفي هذه الموراث والانطلاق من أساس عيش وتعامل وتعاقد ديمقراطية لحمتها وساحتها الحرية، إن كنا قد تعلمنا حقاً درساً الاستبداد وطورنا ردواناً تاريخية ملائمة. هذا هو الخيار الذي لا يجوز أن يكون لدينا أي خيار غيره، إن كانت بلادنا ستتجه حقاً من الكارثة التي حلّت بها يوم 8 مارس (آذار) عام 1963، ومن الكوارث التي ستواجهها مستقبلاً من ذيول النظام، إن لم نفعل كل ما هو ضروري للخروج من الاستبداد في مختلف تجلياته وأشكاله، وعلى رأسها منبعه الرئيس: التمييز بين المواطنين ووضع القانون في خدمة مصالح شخصية.

هل كانت الثورة ستستمر دون تفوقها الأخلاقي والمدني، ودون مشاركة المواطنين المفتوحة فيها وتضحياتهم من أجلها، والختار الثالث، الذي يمثل بديلاً وطنياً وإنسانياً يصنعه اليوم كل حر وراغب في الحرية من السوريين، بعد عقود الهملاك والاستبدادي الزائل، التي لا بد أن نظهر حياتنا منها بأي ثمن كان؟

المصدر: الشرق الأوسط

المصادر: